

بل غلطاً علاقة المحقق وتوضيح القول في الجواز والاصل انهما بالفتح
 تتجمل في المعاني وبالشرح لاغيان ليس بحقيقة مستدرك
 فيما نحن بصدره ولا بجواز فانه لا يتم التعريف لانه عدم كون
 الغلط مجازاً لا يدل على انه يمتزج عنه بالعلاقة ولا تافيه
 شافية مما المصادرة فالماحسب ان يقال فانه لا علاقة بين المتجمل
 فيه وبين الموضوع له في صورة الغلط والجواب انه ليس علم للاختراز
 بما هو الغلط فانه يبدى من منفي عما الدليل بل علمه لا يمتزج الاضطرار
 عند كانه قيل كيف يصح اخراج الغلط عن تعريف الجواز وهو
 من افراده لان الغلط المستعمل اما ان يكون حقيقة او مجازاً وظاهر
 انه ليس بحقيقة فلا بد من ان يكون مجازاً فاجاب بقوله فانه ليس
 بحقيقة ولا بجواز اي ليس بجواز كما انه ليس بحقيقة لعدم الاعتدال
 بهذه الاستعمال فلا بد من اخراج هذه التقرير يندفع ما يتوهم
 من كونه الحقيقة مستدركاً في الدليل سهواً ولا حاجة اليه لان ذلك
 القول يخرج عن التعريف بالعلاقة صدره عن الاوسهواً وما ذكرناه
 في هذه الاشارة

العلم

الغلط في شيء ما وضع له سهواً ليس من حيث انه غير ما وضع له
 فيجوز تعريف الجواز بالحقيقة المعهودة فيه بناء على ما اخبره
 الشارح من اعتبار حاله بالعلو في مقام استعمال القرين
 الكتاب اذا قال المنير الى قرسي بين يدي مخاطب والمتكلم
 هذا هو الكتاب سهواً فانه وان ستم انه يصدر على على
 الكتاب انه كلمة مستعمل في غير ما وضعت له من توكيد الحقيقة
 الآتية لا علاقة بين الكتاب والقرين الحاضر بين يدي مخاطب والمتكلم
 وان كانت دالة على انه لم يرد بالكتاب معناه الحقيقي الا ان المراد بالقرين
 ما نصبه المتكلم كما سيجي به الشارح ونصب القرين من السامع غير متصور
 ولا يخفى انه يعني عند اشتغال القرين بغيره من قبيل الاعتناء
 المتأخر عن المتقدم والاعتناء به غير موجبه على انه ذلك الاعتناء
 في غاية الخفاء ومردوداً بان فانه قيد العلة ليست منحصر
 في اخراج الغلط الصادر عن المتكلم سهواً حتى يحصل الاعتناء
 بل يخرج ايضا الغلط الصادر عما المتكلم عرفاً وبعي الاشارة
 المستعمل في غير ما وضعت له تصديداً بدو علاقة به غير غير التوهم